

المصدر: الحياة

التاريخ: ٥ ابريل ٢٠٠٠

قلق مصري - فرنسي تقابله موافقة أميركية على انسحاب من دون اتفاق

اسرائيل تنظر للمرة الاولى جدياً الى الامم المتحدة لتمرير خطتها للانسحاب الأحادي من جنوب لبنان

وقالت صحيفة «يديعوت احرونوت»، إن كلام لحد يعني طلب الضمانات من الحكومة اللبنانية وإلا سادت الفوضى الشريط، وما عدا في إمكان الحكومة اللبنانية بسط سيادتها على المنطقة بعد الانسحاب الإسرائيلي.

واعتبرت أن «في غياب المفاوضات السورية - الإسرائيلية التي كان من المفترض أن تبحث في قضية «الجنوبي»، دخل لحد في لعبة البوكر حيث كل اللاعبين يعلنون نيستهم الكشف عن أوراقهم، على أمل إرباك الآخرين وقد فعل ذلك كل من السوريين والإسرائيليين واللبنانيين وحزب الله». ورات في رفض لحد تذويب «الجنوبي»، أن «الجيش اللبناني لن يدخل الحزام الأمني بعد الانسحاب الإسرائيلي، وأن قتالاً قد ينشب من أجل السيطرة، بين ميليشيات مختلفة كـ«الجنوبي»، و«حزب الله» و«أمل» وغيرها.

وأعربت الصحيفة عن اعتقادها «أن موقف لحد يعني أن «الجنوبي» لن يعيد أسلحته الثقيلة إلى إسرائيل وأن المواقع العسكرية لن تزال، وفي الوقت نفسه سيبقي الجيش الإسرائيلي مكاتب الارتباط في لبنان لكي لا يقطع صلته بجنوبه».

□ أثار التصريح الذي أدلى به قائد «جيش لبنان الجنوبي»، الموالى لإسرائيل أنطوان لحد عن تصميمه على البقاء في الشريط الحدودي المحتل بعد الانسحاب مخاوف في تل أبيب عكستها الصحف الإسرائيلية، في وقت شغل الانسحاب الأحادي من جنوب لبنان الدوائر الرسمية في واشنطن وتل أبيب والقاهرة حيث تتعدد القمة الأفريقية - الأوروبية.

وكانت الصحف الإسرائيلية توقفت أمس عند فحوى المؤتمر الصحافي الذي عقده اللواء أنطوان لحد، ورات أنه ما كان ليبدلي بهذا الرأي لولا موافقة قائده الإسرائيليين عليه، وقررات فيه مؤشراً إلى مواصلة تدخل إسرائيل في جنوب لبنان، وربما مشروع مواجهة ميليشيوية.

■ بيروت، القدس المحتلة - «الحياة»، واشنطن، القاهرة، (رويترز - أ.ف.ب.) - تنظر الحكومة الإسرائيلية بجديّة إلى منظمة الأمم المتحدة، للمرة الأولى منذ نشأتها، لتمرير خطتها في شأن الانسحاب الأحادي الجانب من جنوب لبنان، بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا خصوصاً. وتخشى، بحسب مصادر صحافية، أن تنفذ الأمم المتحدة الجزء المنوط بها في ما يتعلق بالقرار الدولي الرقم ٤٢٥ وتحديداً التأكيد من أن الانسحاب الإسرائيلي الذي يدور الحديث عليه كاملاً وشاملاً يعيد القوات الإسرائيلية إلى حدود ما قبل العام ١٩٧٨، عندما احتلت للمرة الأولى أجزاء من الأراضي اللبنانية في ما عرف بعملية الليطاني.

وترى إسرائيل في الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان «طرفاً ودياً ومنفتحاً»، وتتابع باهتمام بالغ ما تسميه أوساط سياسية «التنسيق» الجاري بينه وبين الرئيس الفرنسي جاك شيراك والتأييد الأميركي لمثل هذا الانسحاب الذي تعتبره واشنطن حتى قبل أن تراه منفذاً، تطبيقاً للقرار ٤٢٥.

وقال مسؤول فرنسي كبير، اشترط عدم الكشف عن هويته «لم نعدل وجهة نظرنا حيال لبنان»، مضيفاً أن «مصلحة الجميع تقتضي بأن يتم الانسحاب في إطار اتفاق على الأقل مع مجلس الأمن لتحديد ضمانات أمنية لمواكبة هذا الانسحاب بالتشاور مع الأطراف المعنية أي لبنان وسورية وإسرائيل». وأضاف «ان القرار الدولي ٤٢٦ المرتبط بالقرار ٤٢٥ يحدد كيف يمكن أن يتم الانسحاب الإسرائيلي، لكنه لا يحدد كيف تكون الضمانات الأمنية، والمشكلة عملياً ستكون على هذا الموضوع». ونقل المصدر عن شيراك إدراكه وجود «مشكلة صعبة للبنان هي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فيه ومصيرهم». وقال إن «شيراك لا يتصور كيف تعاود المفاوضات السورية - الإسرائيلية، لكنه في الوقت نفسه يتساءل كيف يعقل ألا تعاود؟»، مشيراً إلى «أن خط الرابع من حزيران الذي تريد سورية التفاوض على أساسه غير مرسوم بالتحديد والولايات المتحدة تناور بالغموض على هذه المشكلة».

مسهماً، ونحن نفهم أن وزير الخارجية (السوري فاروق) الشرع أشار إلى أن سورية ليست مستعدة لتحريك قواتها إلى الحدود بهذه الطريقة».

وسجل مسؤول فرنسي رفيع من القاهرة موقفاً لافتاً، مفاده أن بلاده «لن ترسل قوات للمساعدة في المحافظة على السلام في جنوب لبنان إلا إذا كان الانسحاب الإسرائيلي جزءاً من اتفاق شامل مع سورية». وقال للصحافيين أثناء انعقاد القمة الأفريقية - الأوروبية في القاهرة: «إذا حدث انسحاب من دون التوصل إلى اتفاق، وهو الاحتمال الأكثر ترجيحاً فإنه سيكون خطراً جداً على لبنان».

وكان الرئيسان المصري حسني مبارك والفرنسي جاك شيراك التقيا أول من أمس على هامش قمة القاهرة، في اجتماع بينهما، وذكر محيطون بشيراك أنهما «اتفقا في التحليل حيال الوضع في الشرق الأوسط وأعربا عن القلق نفسه». لكن المصدر رفض الإفراط في التشاؤم «إذ لا يمكن أن نتصور بقاء الوضع على ما هو». وأضاف «في خضم الانسحاب الإسرائيلي المحتمل والأحادي الجانب من جنوب لبنان، فإن فرنسا لن يكون لها أي دور تنفرد به، في حين أنها مستعدة للمساهمة في ترتيبات أمنية، إذا تم في إطار اتفاق». وقال «في حال حصول انسحاب أحادي يعود إلى مجلس الأمن أمر اتخاذ موقف من القرارات التي تنص على انسحاب إسرائيلي من لبنان، وكذلك على خروج القوات السورية المتمركزة فيه».

وفيما نقلت صحيفة «معاريف» عن مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة تأكيداً أن ما من أحد من عناصر «الجنوبي» وعائلاتهم سيقون في الشريط بعد الانسحاب، بعدما أباح «حزب الله» قتل الجنود والضباط الذين تعاملوا مع إسرائيل، قالت صحيفة «هارتس»

أن لحد «ذهب خطوة أبعد مما كان يتوقعه الإسرائيليون من المؤتمر الصحافي، وربما وضع إسرائيل في وضع غير مريح، فبالإضافة إلى عناصر «الجنوبي» القتال حتى الموت دفاعاً عن منازلهم في مرجعيون، فكيف سيكون موقف «الأخت الكبرى» إسرائيل التي اختارت سحب جنودها، من المشاركة في الصراع».

وفي واشنطن، أكد مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية أن الولايات المتحدة ستتنظر إلى انسحاب إسرائيلي سواء تم التوصل إلى اتفاق مع سورية أم لم يتم، على أنه تنفيذ لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ الذي صوتت عليه واشنطن في حينه (عام ١٩٧٨) بالموافقة. وقال «لا ننوي معارضة تنفيذ قرار الأمم المتحدة وسنتعاون مع الإسرائيليين لجعل الانسحاب سلمياً قدر الإمكان، ونعتقد أن الوصول إلى تسوية من خلال التفاوض خير سبيل إلى معالجة احتياجات جميع الأطراف، وهذا ما سنتركز عليه جهودنا، والنتيجة المثالية في رأي الولايات المتحدة أن يتولى الجيش اللبناني السيطرة على الجنوب، ما ينفي الحاجة إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هناك».

وسئل هل هذا الخيار واقعي نظراً إلى ضعف الجيش اللبناني؟ أجاب «نعم كمبدأ سياسي».

وكان المتحدث باسم الخارجية الأميركية جيمس روبن رأى «أن من السابق لأوانه التكهن بما قد يحدث في لبنان»، مشيراً إلى أن وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت «على اتصال بالأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وستبقى على اتصال معه». وسئل عن الموقف الذي أطلق في لبنان عن مواكبة القوات السورية الجيش اللبناني؟ أجاب: «من الواضح أن له مغزى